S241216

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

فتـــح مراكـــز الاحتجـــاز يكشف استمرار الكارثة الإنسانية:

أكثر من 112,414 شخصاً

ما زالوا مختفين قسـراً على يد نظام الأسـد

© Rami ALsayed

السبت 28 كانون الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّسـت نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضيـة الساميـة لحقـوق الإنسـان مصـدراً أساسيـاً في جميع تحليلاتها التي أصدرتهـا عن حصيلة الضحايا في سوريا.

في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت إدارة العمليات العسكرية عملية "ردع العدوان"، التي أدت إلى استعادة السيطرة على مدن كانت تحت سيطرة نظام الأسد.

- في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أُعيدت السيطرة على مدينة حلب.
- في 5 كانون الأول/ديسمبر، أُعيدت السيطرة على مدينة حماة.
- في 7 كانون الأول/ديسمبر، أُعيدت السيطرة على مدينة حمص.
- في 8 كانون الأول/ديسمبر، أُعيدت السيطرة على مدينة دمشق، ما دفع بشار الأسد إلى الهروب إلى روسيا.

تزامنت استعادة المدن مع فتح السجون والفروع الأمنية بشكل مباشر، حيث أُطلق سراح جميع المحتجزين. وقد تابع فريقنا داخل سوريا عن كثب عمليات الإفراج هذه، وأجرى تواصلاً مع مئات المفرج عنهم وأسرهم، بهدف توثيق الوقائع وجمع المعلومات المتعلقة بها.

جهود الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:

منذ عام **2011**، كرّست الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان جهودها لتوثيق حالات **الاعتقال التعسفي**، التي تحولت لاحقاً في معظمها إلى اختفاء قسري. عمل فريق متخصص بشكل يومي على بناء قاعدة بيانات تعتمد على **منهجية دقيقة**، استناداً إلى شهادات الناجين، وشهادات ذوي الضحايا، ووثائق وأدلة أخرى. على مدى **أكثر من 13 عاماً**، تم تحليل البيانات المتوفرة، وإصدار مئات التقارير المتعلقة بالمعتقلين تعسفياً والمختفين قسرياً، بما في ذلك تقارير شهرية متواصلة لأكثر من عقد من الزمن.

قاعدة بيانات متطورة

قامت الشَّبكة بتأسيس وتحديث قاعدة بيانات متعددة الأبعاد، تهدف إلى الإحاطة بكل التفاصيل الخاصة بالمعتقلين والمختفين قسرياً. هذه القاعدة تتضمن **تصنيفات معقدة** تسهّل فرز البيانات حسب الحاجة، مثل إصدار الإحصاءات أو إعداد التقارير. ومن أبرز هذه التصنيفات نظام "**الحالة**"، الذي يحدد مصير المعتقل أو المختفي قسرياً **وفق ثمانية أوضاع رئيسة:**

1. مفرج عنه.
2. مختفٍ قسرياً.
3. متوفٍ نتيجة التعذيب.
4. أُعدم.
5. لا يزال معتقلاً.
6. أُفرج عنه، ولكنَّه اقتيد إلى التجنيد الإجباري.
7. أُفرج عنه، ولكنه تُوفي لاحقاً بسبب التعذيب.
8. لم يتمكن الفريق من تحديد حالته.

تتفرّع هذه الأوضاع الرئيسة إلى تصنيفات فرعية أدق. على سبيل المثال، **"المفرج عنه"** يشمل من أُطلق سراحه لأسباب متعددة، مثل انتهاء مدة الحكم، أو التسويات، أو العفو الرئاسي، أو عبر عمليات تبادل الأسرى. كل هذه التصنيفات خضعت للتحديث المستمر بناءً على عمليات الرصد اليومية على مدى السنوات الماضية.

مصادر المعلومات ومنهجية التوثيق

تعتمد الشَّبكة في عملها على **الناجين وذوي الضحايا كمصادر رئيسة**، إضافة إلى الشهود الأساسيين والوثائق المتوفرة من مصادر متعددة. تخضع جميع المعلومات لعمليات تدقيق ومقاطعة صارمة لضمان موثوقيتها ودقتها. نظراً لتعقيد عملية التوثيق، فإنَّ بناء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة حول المعتقلين والمختفين قسرياً يُعد مهمة طويلة الأمد، تتطلب سنوات من العمل المنهجي. السياق السوري بشكل خاص يجعل المهمة أكثر تعقيداً، ما يقتضي المزيد من الجهد لرصد جميع الحالات بدقة.

وبفضل المنهجية الصارمة، أصبحت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **مصدراً رئيساً** للمعلومات حول وضع حقوق الإنسان في سوريا. وقد اعتمدت عليها العديد من **القرارات الدولية** الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما دعمت تقارير الشَّبكة العديد من **المنظمات الحقوقية الدولية**، إلى جانب تقارير **وزارات الخارجية** في دول متعددة والاتحاد الأوروبي.

دلائل تشير إلى كارثة إنسانية

على الرغم من أنَّ فتح مراكز الاحتجاز ساهم في إطلاق سراح آلاف المعتقلين والمختفين قسراً، إلا أنَّه عزز الأدلة التي لدينا عن مصير مأساوي للغالبية العظمى من المختفين قسرياً، يمكن توضيح ذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: تسجيل المختفين قسراً كمتوفين في السجل المدني منذ عام 2018

في مطلع عام **2018**، بدأ نظام بشار الأسد بتسجيل مختفين قسرياً لديه على أنَّهم أموات في السجل المدني. هذه الخطوة مثّلت صدمة جديدة لعائلات الضحايا، حيث كشفت أنَّ آلاف المختفين قد سُجّلوا كـ "متوفين"، دون تسليم جثامينهم أو تقديم أي تفسير لظروف وفاتهم.

كانت **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** أول جهة تصدر تقريراً حقوقياً تفصيلياً يوضح هذه الممارسة الممنهجة، متهمةً نظام بشار الأسد بقتل المختفين قسراً. على مدار سنوات، استمرت الشَّبكة في جمع بيانات عن الوفيات المتعلقة بالمختفين، بمساعدة موظفين داخل السجل المدني.

- في عام **2022**، أصدرت الشَّبكة تقريراً آخر، أكد أنَّ نظام الأسد يسجّل أسماء المختفين قسراً كمتوفين، دون إبلاغ أهاليهم بمصيرهم.
- منذ عام **2018** وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان لدينا أكثر من **3000 بيان وفاة** لمختفين قسراً، وهو رقم صادم يمثل أكثر من **3 % من إجمالي المختفين قسراً** المسجلين لدينا، وهي نسبة مرتفعة جداً، وخاصة إذا علمنا أنَّ هؤلاء من مناطق مختلفة، وفي أزمنة مختلفة. وهذا الممارسة تؤكد أنَّ النظام لم يتوقف يوماً عن قتل المختفين قسرياً لديه.

ثانياً: بيانات ضخمة حول الإعدامات الجماعية للمختفين قسراً

في عام **2023**، تمكّنت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من الحصول على بيانات واسعة النطاق تكشف أنَّ آلاف المختفين قسراً قد صدرت بحقِّهم أحكام إعدام.

- هذه الأحكام جاءت إما نتيجة **محاكمات صورية** تفتقر لأي معايير عدالة، أو بدون محاكمات على الإطلاق.
- تمكنت الشَّبكة، من خلال التعاون مع مصادر داخلية في نظام بشار الأسد، من اختراق العديد من البيانات المركزية، بما في ذلك سجلات السجل المدني، ووزارة الدفاع، وعدد من المؤسسات الأخرى.
- أكدت البيانات أنَّ عمليات الإعدام تمت في مواقع متعددة، أبرزها سجن **صيدنايا العسكري** "السجن العسكري الأول"، والذي يُعتبر من أبرز مراكز القتل الممنهج والمنظم في سوريا.

ثالثاً: فتح السجون ومراكز الاحتجاز بعد معركة ردع العدوان

خلال معركة **ردع العدوان**، تمت مراقبة أعداد المُفرج عنهم من السجون ومراكز الاحتجاز في المدن الكبرى:

- **29 تشرين الثاني/نوفمبر:** مراقبة المُفرج عنهم في مدينة حلب.
- **5 كانون الأول/ديسمبر:** مراقبة المفرج عنهم في مدينة حماة.
- **7 كانون الأول/ديسمبر:** مراقبة المفرج عنهم في مدينة حمص.
- **8 كانون الأول/ديسمبر:** مراقبة المُفرج عنهم في مدينة دمشق.

بحلول نهاية هذه العمليات، قدرت الشَّبكة عدد المُفرج عنهم من جميع السجون ومراكز الاحتجاز بنحو **24,200 شخص**.

ومع ذلك، تشير قاعدة البيانات المحدَّثة في موقع الشبكة (حتى **آب/أغسطس 2024**) إلى أنَّ العدد الإجمالي للمعتقلين والمختفين قسراً يبلغ **136,614 شخصاً.**

بناءً على هذه البيانات، يتبين أنَّ نحو **112414 شخصاً** كانوا محتجزين لدى نظام بشار الاسد، ولم يتم العثور عليهم بعد فتح السجون.

رابعاً: الكشف عن مقابر جماعية تضم رفات آلاف الضحايا الذين قُتلوا خارج إطار القانون:

شهدت الأسابيع الأخيرة من شهر كانون الأول/ديسمبر الجاري الكشف عن عدة **مقابر جماعية** في سوريا، تحتوي على رفات ضحايا **قضوا نتيجة التعذيب**، أو الإعدام الميداني، أو القتل الممنهج. تُعد هذه المقابر **دليلاً دامغاً** على الجرائم المنظمة التي **ارتكبها نظام بشار الأسد**. وتشير المؤشرات إلى احتمالية الكشف عن المزيد من مواقع المقابر الجماعية في المستقبل القريب، ما يعكس حجم الانتهاكات والجرائم المرتكبة على مدار السنوات الماضية

استنتاجات

يشير كل ما أوردناه سابقاً إلى أنَّ الغالبية العظمى من هؤلاء المختفين قد قضوا تحت التعذيب وإهمال الرعاية الصحية وظروف الاحتجاز الوحشية وعمليات الإعدام، ومع ذلك، لا يزال هؤلاء الأشخاص يُعتبرون **مختفين قسراً**، حيث لم تُسلّم جثامينهم إلى ذويهم، ولم تُكشف تفاصيل دقيقة عن مصيرهم. يتطلب الكشف عن هذه الحقائق جهوداً طويلة ومكثَّفة للوصول إلى الحقيقة الكاملة حول ما حدث لكل فرد من هؤلاء الضحايا.

تنتهي حالة الاختفاء القسري فقط عندما يتم الكشف الكامل عن مصير الضحايا، وتسليم رفاتهم إلى أسرهم، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، مع تقديم تعويضات عادلة للضحايا وأسرهم.

توصيات لمعالجة قضية المختفين قسراً

1. الكشف عن المعلومات وحق العائلات في معرفة مصير أحبائهم

الكشف عن مصير المختفين قسراً يعد الخطوة الأولى لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وأسرهم. ويشمل ذلك:

أ- إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة:

- التحقيق مع جميع الضباط والعناصر الميدانية، إضافة إلى القيادات الإدارية والأمنية، المتورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات الإخفاء القسري.
- إشراك خبراء دوليين لضمان الشفافية والنزاهة.

ب- تحديد أماكن الدفن والكشف عن الجثامين:

- إلزام من تم احتجازهم من النظام السابق بالكشف عن مواقع الدفن الجماعي وأي سجلات توثق نقل أو دفن الضحايا.
- استخدام تقنيات حديثة لتحديد مواقع الجثث.

ت- حقوق العائلات:

- تقديم معلومات دقيقة حول ظروف اختفاء أحبائهم وملابسات وفاتهم.
- تقديم دعم نفسي واجتماعي للعائلات لضمان قدرتهم على التعامل مع الحقائق المؤلمة.

2. توثيق تفاصيل وفاة المختفين قسراً

التوثيق الدقيق لحالات الوفاة يساهم في محاسبة المسؤولين وضمان احترام حقوق الضحايا وأسرهم:

أ- توضيح ملابسات الوفاة:

- تحديد سبب الوفاة، سواء كان نتيجة تعذيب، إهمال طبي، أو إعدام وقتل خارج نطاق القانون.
- التحقيق في دور الجهات الأمنية والطبية في تسهيل هذه الجرائم أو التغطية عليها.

ب- توفير الوثائق الرسمية:

- تقديم سجلات الوفاة، والمراسلات الإدارية، وسجلات السجون المتعلقة بالمختفين.
- التحقق من الوثائق عبر مراجعة مستقلة لضمان مصداقيتها.

ت- إعادة الجثامين إلى ذويهم:

- تسليم رفات الضحايا مع احترام الكرامة الإنسانية وتقديم تقارير رسمية عن ظروف الوفاة.
- تقديم الدعم العاطفي واللوجستي للعائلات خلال عملية إعادة الجثامين.

3. العمل على المقابر الجماعية

المقابر الجماعية في سوريا تمثل دليلاً مادياً على الجرائم المنظمة، ويتطلب التعامل معها منهجية دقيقة تشمل:

أ- رصد وتوثيق المواقع:

- استخدام الأقمار الصناعية، وشهادات الناجين، والتعاون مع شهود العيان لتحديد مواقع الدفن.
- حماية المواقع لضمان عدم العبث بالأدلة.

ب- تحليل الأدلة الجنائية:

- إجراء فحوصات الحمض النووي لمطابقة الجثامين مع بيانات الضحايا.
- توثيق الأدلة المادية في المواقع لتقديمها كدلائل أمام المحاكم المختصة.

ت- شفافية التحقيقات:

- تقديم تقارير دورية ومفصلة حول نتائج التحقيقات إلى أهالي الضحايا والمجتمع الدولي.

4. التحقيقات والمحاسبة

المساءلة القانونية ضرورية لضمان عدم الإفلات من العقاب، ويشمل ذلك:

أ- تشكيل محاكم مختلطة أو دولية:

- إنشاء محاكم تختص بمحاكمة مرتكبي جرائم الإخفاء القسري، سواء على المستوى الدولي أو الوطني.
- التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية.

ب- إصدار مذكرات توقيف دولية:

- ملاحقة المسؤولين المتورطين داخل سوريا وخارجها بالتعاون مع الإنتربول.
- ضمان عدم إفلاتهم من العقاب عبر تجميد أصولهم ومحاسبتهم في أي دولة يلجؤون إليها.

ت- تعويض الضحايا وأسرهم:

- إنشاء صندوق دولي لتعويض الضحايا وأسرهم مالياً ومعنوياً.
- تقديم خدمات نفسية واجتماعية لتعافي العائلات.

5. ضمان عدم تكرار الجرائم

لضمان عدم تكرار مأساة المختفين قسراً، يجب اتخاذ تدابير قانونية وهيكلية على المدى الطويل:

أ- إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية:

- تفكيك الأجهزة الأمنية المتورطة في الانتهاكات وإعادة هيكلتها تحت إشراف دولي.
- وضع قوانين صارمة تمنع الإخفاء القسري وتضمن محاسبة مرتكبيه.

ب- إجراء إصلاحات دستورية:

- تضمين نصوص تحمي حقوق الإنسان وتحظر الانتهاكات الجسيمة في الدستور الجديد لسوريا.

ت- التوعية وبناء القدرات:

- إطلاق برامج توعية داخل سوريا وفي المجتمع الدولي لتوثيق الجرائم ومنع تكرارها.
- تدريب الكوادر الوطنية على استخدام الأدوات القانونية الدولية لمواجهة الانتهاكات.

تعزيز التعاون الدولي

التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة:

- العمل مع مؤسسات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق المعنية في سوريا، والمؤسسة الدولية المعنية في المفقودين في سوريا لتقديم المساعدة الفنية والميدانية.
- تبادل المعلومات مع منظمات حقوقية دولية لضمان توثيق شامل ومشترك.

إبرام اتفاقيات دولية:

- توقيع اتفاقيات تعاون مع الدول التي قد تحتضن المتورطين أو شهوداً على هذه الجرائم لضمان الوصول إلى المعلومات والمحاسبة.
- ضرورة انضمام سوريا إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لم يلتزم بها نظام الأسد، مع التركيز بشكل أساسي على الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وإلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تهدف إلى وضع حد لهذه الجريمة البشعة وتعزيز آليات الحماية القانونية ضدها.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org